مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
JEBS 2014
المجلد: 9 العدد: 2 ديسمبر 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

روسيا واستراتيجية العودة للساحة الدولية

أحمد مصطفى أبوبكر الوتوات
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية_ قسم العلوم السياسية
a.tt.ww.1973@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.10.16 **تاريخ القبول: 2022.12.06** **تاريخ النشر: 2022.12.31**

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية المدفوعة بالأمجاد السوفيتية السابقة، والتي تسعى إلى إحداث تغيير في موازين القوة الدولية، وبالتالي خلق طبيعة جديدة للنظام العالمي، تقوم على أسس وقواعد التعددية القطبية، يكون فيها للاتحاد الروسي دوراً محورياً وفعال، وأظهرت نتائج الدراسة بأن روسيا تمكنت من بناء قوة اقتصادية وعسكرية ضخمة، أهلتها للتحرك بأدوات ناعمة وصلبة، في مناطق جغرافية مختلفة حول العالم، ولعبت التحالفات الاستراتيجية التي أبرمها الاتحاد الروسي وخاصة مع الصين دوراً مسانداً لهذا التوجه، باعتبار أن الصين تمتلك نفس التوجه والرغبة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب، والنتائج العكسية للعقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا، نتيجة للعمليات العسكرية في أوكرانيا، أثبتت قوة وصلابة الاستراتيجية الروسية التي أخذت في الاعتبار أن العامل الاقتصادي عنصر أساسي من عناصر المواجهة مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية، النفوذ الدولي، الساحة الدولية.

Abestract

This study dealt with the Russian strategy driven by former Soviet glories, which seeks to bring about a change in the international balance of power, and thus create a new nature of the global system,

based on the foundations and rules of multipolarity, in which the Russian federation has a pivotal and effective role, the results of the

study showed that Russia was able to build a strong Huge economic and military, which enabled it to move with soft and hard tools, in different geographic regions around the world, and the strategic

alliances concluded by the Russian federation, especially with China, played a supportive role for this approach, given that China, has the same orientation and desire to form a multipolar world, and the counterproductive results of Western economic sanctions What was imposed on Russian, as a result of the military operations in Ukraine, proved the strength and solidity of the Russian strategy, which took into account that the economic factor is an essential element of the confrontation with Western countries, especially the United States of America.

1.المقدمة

لقد نتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م ولادة دولة جديدة، أصبحت الوريث الشرعي للتركة السوفيتية، ألا وهي روسيا الاتحادية، التي عانت مرحلة صعبة من التخبط الاقتصادي والسياسي، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن الانتخابات الرئاسية عام 2000م، شكلت نقطة تحول استراتيجي للدولة الجديدة القديمة، فقد نتج عنها وصول رئيسها الحالي فلاديمير بوتين لهرم السلطة في الدولة، فشكل ذلك إيذاناً بإعادة الفاعلية الروسية على مسرح السياسة الدولية، وكان للرئيس بوتين الذي مازالت تغوص في أعماقه أمجاد الاتحاد السوفيتي، كمكون أساسي وقطبي في المعادلة الدولية دوراً بارزاً في رسم وتخطيط استراتيجية العودة للمشهد الدولي.

هذه الاستراتيجية تضمنت عدة محاور، منها ما تعلق بترتيب البيت الداخلي الروسي ومعالجة وتعزيز القوة الاقتصادية، والحفاظ على الترسانة النووية الضخمة التي ورثتها عن

حقبة الاتحاد السوفيتي، وكذلك تطوير القدرات العسكرية في كافة المجالات، وقد اتخذت الاستراتيجية الروسية لأجل الوصول إلى أهدافها أدوات متعددة منها ما أخذ صورة التدخل العسكري المباشر، خاصة في المناطق التي تعتبرها موسكو مجالاً جيوستراتيجي وحيوي بالنسبة لها، أو في مناطق أخرى تعتبرها نقط حمراء لا يمكن التخلي عن نفوذها فيها، وكذلك

سعت روسيا إلى تشكيل تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية، مع دول لها وزنها في النظام الدولي كالصين والهند، والتحرك الروسي الذي نشاهده اليوم في عدة مناطق حول العالم، ما هو إلا دليل على الرغبة والسعي إلى تعزيز حضوره ونفوذه دولياً.

2. مشكلة الدراسة

باعتبار أن روسيا الاتحادية هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وإنها تسعى إلى استعادة إرتها، عليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يستطيع الاتحاد الروسي العودة لدائرة النفوذ والتوازن الدولي الذي كان عليه سلفه السوفيتي؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الأتية:

1-ما هي القدرات التي يمتلكها الاتحاد الروسي، والتي تؤهله لتغيير قواعد التوازن لدولي؟

2-كيف تعمل استراتيجية العودة الروسية، وإلى أي مدى كان تأثير التدخل العسكري في أوكرانيا على بنية النظام الدولي؟

3. فرضية الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية، إن الرؤية التي تبنتها النخبة الروسية بقيادة فلاديمير بوتين، كان لها الأثر الكبير في النهوض بالدولة، وبناء قدراتها المختلفة، ورسم استراتيجية تسعى لخلق واقع وبيئة جديدة للنظام الدولي، من خلال استخدام أدوات متعددة.

ISSN (Online): 2521-8360

4. أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

1- تسليط الضوء على مراكز القوة لدى الاتحاد الروسي، خاصة في الجانب الاقتصادي العسكري.

2-معرفة ملامح استراتيجية العودة الروسية للمشهد الدولي.

3-الوقوف على أهمية التحالفات الروسية التي تسعى من خلالها لتعزيز نفوذها الدولي.

5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في استعراض للأحداث الدولية منذ نشأة الاتحاد السوفيتي وحتى مرحلة تفككه وولادة الدولة الوريثة روسيا الاتحادية، والتعرف على التحولات في النظام السياسي الروسي بعد وصول نخبة جديدة إلى الحكم في عام 2000م، وكذلك الاطلاع على السياسات المتبعة من الجانب الروسي تجاه تعزيز مراكز نفوذه الدولي، ومعرفة التأثير الذي أحدثه الاتحاد الروسي في الساحة الدولية وعلى التوازن الدولي.

6. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج العلمية لكي تحقق أهدافها، فاستخدم المنهج التاريخي لكي يساعد على استحضار الأحداث التاريخية لتطور الظاهرة السياسية عبر الزمان والمكان، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يساعد في عملية البحث العميق في الظاهرة، واستخدم المنهج التحليلي لأجل تحليل المعلومات المتعلقة بالتحركات الروسية، للوصول إلى نتائج نستطيع من خلالها التعرف على حقيقة هذه التحركات وأثرها على مسار التوازن الدولي.

7.الدراسات السابقة

•دراسة الحديثي (2000): تطرقت الدراسة إلى مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور دولة روسيا الاتحادية، التي تراجعت عن المنطلقات الأيديولوجية السابقة للاتحاد السوفيتي، ودعمت البراغماتية في توجهات سياساتها الخارجية من خلال النظرية الواقعية، كما تناولت الدراسة المرتكزات الاقتصادية والتجارية والمرتكز العسكري والأمني في توجهات السياسة الخارجية الروسية، وكذلك استعراض للسياسة الخارجية الروسية في البيئتين الإقليمية والدولية.

•دراسة جاسم (2016): تناولت هذه الدراسة مقومات القوة الروسية، سواءً على مستوى أهمية الموقع الجغرافي أو مستوى القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كما استعرضت الدراسة السياسة الخارجية الروسية التي تسعى من خلالها إلى تعزيز قوتها في توازنات القوى الدولية، وكذلك الدور الروسي في التنظيمات الإقليمية، والتحديات التي تواجهها في رغبتها لاستعادة دورها في العلاقات الدولية.

•دراسة رماش (2016): استعرضت الدراسة الأزمة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبرامج الإصلاح التي قادها فلاديمير بوتين بشقيها الداخلي والخارجي، كما تطرقت الدراسة إلى عملية توظيف روسيا لمواردها من الطاقة كوسيلة لتحقيق طموحاتها الدولية، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصناعات العسكرية والعودة إلى سوق السلاح العالمي،

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن روسيا بدأت تسترجع جزءً من مكانتها المفقودة على الصعيد الدولي.

أولاً: روسيا من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل

لقد كان الاتحاد السوفيتي بعد تأسسيه طرفاً رئيساً في معادلة القوة الدولية، وفي رسم طبيعة النظام الدولي، حتى مرحلة تفككه وولادة الدولة الوريثة وهي روسيا الاتحادية، وسيتم تناول هذه المحاور بالشكل التالي:

1-نشأة الاتحاد السوفيتي

بدأت مرحلة تأسيس الاتحاد السوفيتي على إثر نجاح ثورة البلاشفة في مارس 1917م، بقيادة فلاديمير لينين، والتي أنهت الحكم القيصري في روسيا، حيث بدأت الاضطرابات في

مدينة بيتر وغراد، وتحولت إلى انتفاضة للفلاحين، وأجبر القيصر نيكولا الثاني على الاستقالة، وأصبحت السلطة بيد الحكومة المؤقتة التي تم إنشائها، وفي أكتوبر من العام نفسه قام الحزب البلشفي بزعامة لينين بانقلاب على الحكومة المؤقتة وتشكلت على إثر ذلك حكومة

جديدة، حيث عمل لينين على كسب تأييد الجماهير وقدم برنامجاً يستجيب لطموحاتهم، عندما أعلن أن هدف البلاشفة هو تحقيق السلم وإصلاح الأراضي وتخصيصها للفلاحين، وتسليم السلطة السياسية لمجلس العمال والجنود، وأن تذهب ملكية المصانع للعمال أنفسهم، وكذلك حرمان الطبقات الرأسمالية من الحقوق السياسية التي كانت تتميز بها، وسارعت الحكومة الجديدة إلى إرساء النظام الاشتراكي وذلك من خلال، تأميم أراضي النبلاء ورجال الكنيسة وعائلة القيصر وتوزيعها على الفلاحين، وتأميم المصانع والبنوك والمصالح الأجنبية، وإعلان المساواة بين القوميات ومنحها حق تقرير المصير، وكذلك الانسحاب من الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة سلام مع ألمانيا في مارس 1918م (بطريق، 1999، 274).

ملامح النظام السوفيتي

إن تطور الأحداث وتسارعها أدت إلى ظهور ملامح النظام السوفيتي الجديد ومنها:

1-الملامح السياسية

نشأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في ديسمبر 1922م، وتدرج من أربع جمهوريات إلى خمس عشرة جمهورية عام 1940م، واعتمد نظاماً فيدرالياً أعطى الجمهوريات حرية داخلية، في المقابل احتفظ الاتحاد بالسياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية، كما أقر الدستور الفيدرالي المساواة بين الجمهوريات وحقها في الانضمام أو الانسلاخ من الاتحاد.

2-الملامح الاقتصادية

ارتكز النظام الشيوعي على مبدأ التأميم وإلغاء الملكية الخاصة، في كل المجالات وتعويضها بالملكية الاشتراكية، واعتمدت السياسات الاقتصادية مخططات تهدف إلى تحويل الاتحاد السوفيتي من بلد فلاحي ضعيف إلى قوة صناعية من خلال التركيز على التصنيع الثقيل.

ISSN (Online): 2521-8360

3-الملامح الاجتماعية

سعت الدولة إلى تكريس المذهب الماركسي وبناء المجتمع الاشتراكي، ومن أهم أهدافه القضاء على الفوارق الطبقية، حيث تحصل العمال على عديد المكاسب ومنها تخفيض ساعات العمل وزيادة الأُجر والضمانات الاجتماعية، وتحصلت المرأة على حق المساواة مع الرجل وتداعمت مكانتها في الإنتاج الاقتصادي وأصبح مجاني (عبودي، 2011).

2-التوازن الدولي

التوازن الدولي هو توازن القوى بين الأطراف المؤثرة على سير الأحداث العالمية، وقد بدأ هذا التوازن واضح المعالم في القرن العشرين بمعسكرين شرقي وغربي، حيث تزعم المعسكر الغربي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والمعسكر الشرقي تزعمه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية (نجم، 2018، ص150).

بدأت مرحلة التوازن الدولي تتضح معالمها مند انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد شهد العالم ما سمي بالحرب الباردة حيث بدأت مرحلة المواجهات الفكرية والسياسية بين الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الشرقي من جانب وبين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي من جانب آخر، ورافق هذه المرحلة سباق تسلح بين الطرفين، فبعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك السلاح النووي ، سارع الاتحاد السوفيتي لامتلاك هذه القدرات ولم يتأخر كثيراً، فبتاريخ 1949/7/14م قام بأول تفجير نووي له، ليصل إلى نقطة التوازن الفعلي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت التوازن الفعلي بين الجانبين في الساحة الدولية.

أما من ناحية اتساع نفوذ الدولتين، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية انتشر نفوذها بشكل مباشر على مناطق شرق آسيا وغرب أوروبا وبعض دول البلقان، أما الاتحاد السوفيتي فقد سيطر على ما يقارب من أربعمائة ألف ميل مربع من الأراضي الأوروبية، فضلاً عن التواجد الفعال للأحزاب الشيوعية في بعض الدول الغربية، وكان له حضور كبير في كل القارات

وذلك بتأييده لحركات التحرر فيها، وقد توج الاتحاد السوفيتي توازنه الفعلي بإنشاء حلف وارسو، لمجابهة حلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى حسب وصف العديد من المختصين في الشأن السياسي الدولي، فإن العالم شهد حرب باردة أولى وثانية بين الطرفين (أبوخزام، 1997، ص184).

الحرب الباردة الأولى

تميزت هذه المرحلة بإنشاء المعسكرين، فقد أسست الولايات المتحدة وحلفائها حلف شمال الأطلسي في عام 1949م، ورد الاتحاد السوفيتي بإنشاء حلف وارسو في عام 1955م، كما أدى التنافس بينهما إلى نشوب أزمات كبرى، أهمها حصار الاتحاد السوفيتي لمدينة برلين ما بين عامي 1948-1949م، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تزويد برلين بما تحتاجه بإقامة جسر جوي للمساعدات، وأزمة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، حيث تدخل الاتحاد السوفيتي وأصدر إنذاراً إلى الدول الثلاث المعتدية بريطانية وفرنسا

وإسرائيل، ولقد كان لهذا الموقف السوفيتي أثر كبير في تزايد التيارات المؤيدة له في الدول العربية، إلا أن أزمة الصواريخ السوفيتية بكوبا عام 1962م كانت أخطر هذه الازمات، عندما كشفت الولايات المتحدة بأنها موجهة إلى أراضيها، فهددت باجتياح كوبا وانتهت الأزمة بسحب تلك الصواريخ من على الأراضي الكوبية.

الحرب الباردة الثانية

شكل الغزو السوفيتي لأفغانستان بداية لمرحلة جديدة من الحرب الباردة بين الطرفين، بعد مرحلة من التعايش السلمي على إثر انتهاء أزمة الصواريخ الكوبية، فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الغزو غير الوضعية الاستراتيجية ومثل تهديداً للأمن الدولي فردت

بتقديم الدعم للأفغان وكذلك لباكستان تحسباً لأي هجوم سوفيتي عليها، ومن أبرز مجالات الصراع بين القطبين خلال هذه المرحلة، التسارع في وثيرة سباق التسلح ووقف المفاوضات حول التخفيض من الأسلحة، بل أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجها المعروف بحرب النجوم، وفي المجال السياسي اشتد التنافس لكسب مراكز أخرى للنفوذ، واستعمل الطرفان نفوذهما في مجلس الأمن لخدمة مصالحهما السياسية (عبدالله، 2015، ص40:46).

3-تفكك الاتحاد السوفيتي

لقد بدأت بوادر تفكك الاتحاد السوفيتي تتضح معالمها بعد وفاة الرئيس السابق بريجنيف، حيث شهدت تلك الفترة ركوداً اقتصادياً وازدادت النزعات الانفصالية من قبل القوميات الداخلة فيه، وكانت تكلفة الحرب باهظة في أفغانستان، ناهيك عن انفجار المفاعل النووي الرابع في تشيرنوبيل في أبريل عام 1986م، وقد تصاعدت الأحداث سوءً بعد تولي الرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف الحكم في البلاد عام 1985م، من خلال إعلانه البدء في عملية للإصلاح الاقتصادي والسياسي (الدغيم، 2022).

ونتيجة لهذه الإصلاحات توترت العلاقات بصورة كبيرة بين القوة السياسية التي تدعو إلى الاستمرار في نمط التطور الاشتراكي من جانب، وبين القوى والحركات السياسية التي تدعو إلى اعتماد مبادئ النمط الرأسمالي في تطور البلاد من جانب أخر، ومع بداية تسعينيات القرن الماضي وصلت عملية إعادة البناء إلى طريق مسدود، ففي أغسطس عام 1991م حاولت مجموعة من ضباط أمن الدولة القيام بمحاولة انقلابية، وعزل غورباتشوف بحجة إنقاذ البلاد من الانهيار إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي سبتمبر عام 1991م اعترف مجلس الدوما بانفصال جمهوريات البلطيق استونيا، ليتوانيا، لاتفيا عن الاتحاد السوفيتي، ومع بداية ديسمبر من نفس العام وقع رؤساء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا على وثيقة تفكك الاتحاد السوفيتي، وإنشاء رابطة الدول المستقلة التي انضمت إليها الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء دول البلطيق، وبالفعل بدأ تفكك الاتحاد السوفيتي وقد حدث ذلك رسمياً بتاريخ 1991/12/26م، وأنزل علم الاتحاد السوفيتي الأحمر عن مبنى الكرملين للمرة الأخيرة، ورفع محله علم روسيا ثلاثي الألوان.

ISSN (Online): 2521-8360

لم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي وليد اللحظة، حيث تجمعت العديد من الأسباب والتراكمات عبر سنوات طويلة لتؤدي لهذه النتيجة، ولا يمكن حصر جميع الأسباب، إلا أن من أهمها الاتي:

1- تذبذب أسعار النفط مع ضعف كفاءة الاقتصاد السوفيتي، ونقص الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجلات.

2- فقدان الحزب الشيوعي ثقة الجماهير، بسبب فشل خطط الإصلاح التي قادها غورباتشوف.

3-الدخول في سباق التسلح مع الولايات الأمريكية، تسبب بإضعاف الاقتصاد نتيجة زيادة النفقات العسكرية (العين الإخبارية، 2022).

4-تشكل الدولة الوريثة (روسيا الاتحادية)

أدخل تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، العالم في إطار ما أصبح يعرف بنظام القطب الواحد، وأدى إلى تحول شامل لمجموعة من المبادئ والمفاهيم والمواثيق الأممية، التي تضبط مسار العلاقات الدولية بين الدول، فبعد تفككه أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني لمكانته (صالح، 2012، ص3) حيث تتحمل الأعباء والالتزامات التي تعهدت بها الدولة السوفيتية كافة، ويعود ذلك لكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، ولذلك لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على إعطائها مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، على أن يتحكم رئيس روسيا الاتحادية في شيفرة إطلاق الأسلحة النووية، وبذلك ورثت روسيا كل المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية السابقة (سلامة، 1993، ص152).

وفي بداية تشكل الدولة الروسية انتخب بوريس يلتسن رئيساً للجمهورية الحديثة بتاريخ 1991/6/12م، إلا أنه سرعان ما استقال من منصبه بتاريخ 1999/12/31م، معلناً وفي خطاب رسمي تسليم المنصب إلى رئيس الوزراء المعين والقادم من عالم الاستخبارات الخارجية الروسية فلاديمير بوتين، الذي فاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بتاريخ 2000/3/27م (قلعجية، 2016، ص30).

أما طبيعة النظام السياسي فتم تحديدها في الدستور الروسي الذي ينص في مواده على أن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام حكم رئاسي، تلعب فيه المؤسسات السياسية دوراً هاماً في صياغة توجهات السياسة الروسية.

1-المؤسسات الرسمية في النظام الروسي -وتتكون من الآتي:

أ-السلطة التشريعية: تعتبر الجمعية الفيدرالية أوالاتحادية (برلمان الاتحاد الروسي) أعلى سلطة تشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجلسين، مجلس الفيدرالية، ومجلس الدوما.

ب-السلطة التنفيذية: تتكون من رئيس الدولة ورئيس الوزراء، إضافة إلى الجهاز الوزاري.

ج-السلطة القضائية: السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتكون النظام القضائي الروسي من المحكمة الدستورية والمحكمة العليا، ومحكمة النقض العليا لروسيا الاتحادية.

2-المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي الروسي - وتتكون من الآتي:

أ- النخبة السياسية: حيث تلعب النخبة السياسية دوراً محورياً في توجيه السياسة الروسية.

ب-الأحزاب السياسية: الدستور الروسي يتيح التعددية الحزبية، لذلك يوجد مجموعة أحزاب مرخصة للعمل الحزبي.

ج-جماعات المصالح: تلعب هذه الجماعات دوراً كبيراً في التأثير على الرأي العام، وكذلك على مراكز صنع القرار.

د-الكنيسة الأرثوذكسية: هي أكبر كنيسة أرثوذكسية شرقية مستقلة ومقرها موسكو، ولها دور هام في تشكيل السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (العوضي، 2017، ص6).

ثانياً: محددات القوة الروسية

سعت النخبة الروسية بقيادة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، إلى إعادة هيكلة القدرات الروسية المختلفة، مستغلة في ذلك ما تمتلكه الدولة من موارد مختلفة، على رأسها الطاقة والصناعات العسكرية التي وجدت فيها البديل الاستراتيجي في تعزيز عودتها الإقليمية والدولية.

1-القدرات الاقتصادية

توجهت النخبة السياسية في روسيا الاتحادية نحو نهج الإصلاحات الاقتصادية، وتحويل الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، وذلك للخروج من الوضع المتأزم عبر إصلاحات اقتصادية تشمل عدة قطاعات (الزهيري، 2012، ص378).

معالجات الأوضاع الاقتصادية

استطاعت روسيا بعد مراحل الإصلاحات التي مرت بها منذ العام 2000م، من رفع وثيرة التنمية الاقتصادية، واتبعت في ذلك عدة خطوات، منها ما تعلق بتقويض رجال العصابات وفرض سلطة القانون، وتحرير الاقتصاد من القيود البيروقراطية ومكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمار وتطوير الصناعات وخفض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي وزيادة المساعدات الاجتماعية، ونتيجة لهذه الإصلاحات الاقتصادية أظهرت الإحصاءات تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفرد في روسيا، وقد ساهمت في هذا الانتعاش العديد من العوامل من بينها، توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وامتلاك روسيا لموارد طبيعية هائلة، بالإضافة إلى اكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالمصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلاً عن المواد الأولية (جاسم، 2016، ص256).

من جهة أخرى أسهم اتساع الرقعة الجغرافية لروسيا الاتحادية، وتنوع المناخ فيها إلى تعدد الموارد الطبيعية وخاصة الزراعية منها، وفي هذا الإطار تشير التقارير الدولية إلى تمتع روسيا بمركز الصدارة العالمي في احتواءها على أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وأنها تحتل المركز السادس عالمياً بالنسبة للاحتياطي النفطي، كما تحتل روسيا المكانة الثانية عالمياً في احتياطي الفحم، والمركز الثالث في احتياطي الذهب إلى جانب الصدارة العالمية في احتياطي النيكل والبوكسيت، وثاني أكبر احتياطي عالمي في اليورانيوم (الحديثي، 2021، ص145)، وأسهمت الإصلاحات الاقتصادية في مجال الطاقة على نمو الاقتصاد الروسي لا سيما في الفترة ما بين عامي 2000-2008م، إذ تم توظيف ارتفاع أسعار الطاقة

ISSN (Online): 2521-8360

العالمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية الأساسية، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في المدة ذاتها حوالي 6.8%(وزنة،2010، ص56) واستمر النمو الاقتصادي الروسي بالرغم من العقوبات المفروضة على موسكو من قبل الدول الغربية، من أجل البقاء على هامش التفوق بينها وبين موسكو، والتخفيف من تبعية الدول الغربية لها خاصة في مجال الغاز(الجزيرة نت، 2022).

تطوير القطاعات الاقتصادية الروسية

انتهجت روسيا سياسات اقتصادية بعد مرحلة المعالجة، سعت من خلالها إلى تطوير عدة قطاعات من أبرزها:

قطاع الغاز الطبيعي

تعتبر روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، فهي أول مصدر له وتعتبر خزان حقيقي لأوروبا، وقدر احتياطها بنحو 1.7 ألف تريليون قدم مكعب، أي ما يعادل 27.5% من الاحتياطي العالمي، وهو مرشح للارتفاع (عبدالحميد، 2009، ص72)،

وتتعدى الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي ما نسبته 280 مليار متر مكعب سنوياً، منها نحو 100 مليار متر مكعب نحو الدول الأوروبية، وتعتبر شركة "غاز بروم" الروسية من

أهم الشركات العالمية العاملة في هذا المجال، والتي تتولى مهمة إنتاج وشحن الغاز الروسي إلى الأسواق العالمية، وهي تتحكم في 90% من إنتاج الغاز الروسي (الشيخ، 2006، ص64)، وفي عام 2011م، وقعت روسيا اتفاقية لبناء خط أنابيب يعبر البحر الأسود، في إطار استراتيجية موسكو لتنويع مسارات التصدير باتجاه الغرب وتجنب المرور عبر الأراضي الأوكرانية، وهو ما عرف باسم مشروع أنابيب "نورد ستريم"، ومن مخططات هذا المشروع بناء خط أنابيب بطول 900 كيلو متر، يربط ميناء دزهوبا المطل على البحر الأسود بمدينة فارنا البلغارية، كما وقعت روسيا مع الصين اتفاقية غاز تاريخية، بلغت قيمتها حوالي 400 مليار دولار، بحيث تزود روسيا بموجبها الصين بمقدار 38 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة ثلاثين عام عبر أنابيب انطلاقاً من الشرق الروسي بحلول عام 2018م.

أما بخصوص أهداف الاستراتيجية الروسية في مجال الغاز بحلول العام 2035م، فقد أعلنت عنه وزارة الطاقة حيث جاء في مشروع الاستراتيجية، أن من ضمن مهام قطاع الغاز هو ضمان احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لروسيا، وتؤكد وزارة الطاقة أنها تستهدف إنتاج حوالي 795–820 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2024م، وبمستوى 850 إلى 924 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2035م، كما أنها تعتزم الحفاظ على إنتاج النفط المكثف للغاز عند مستوى ما بين 555 إلى 560 مليون طن، وعند مستوى ما بين 490 إلى 555 مليون طن عام 2035م (فرانس 24، 2014).

قطاع النفط

تحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً كأكبر منتج ومصدر للنفط، وتمتلك سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، ويقدر بحوالي 60 مليار برميل بما يعادل 4.6% من الاحتياطي العالمي، وتصدر 10% من إجمالي

الصادرات العالمية، وتمثل صادرات النفط والغاز معاً نصف الصادرات الروسية بحيث تساهم عائداتها بنسبة 60% من إجمالي العائدات من العملة الصعبة، وتصدر روسيا حوالي 70% من إنتاجها إلى أوروبا الغربية (مخيمر،2007، ص 151).

وأبرمت روسيا العديد من الاتفاقيات التي تهدف إلى زيادة حجم صادراتها النفطية كان من أبرزها الاتفاق بشأن تصدير النفط إلى الصين عبر خطين هما: خط أنابيب شرق سيبيريا ـ المحيط الهادي، وخط أنابيب النفط الروسي–الصيني،وحققت روسيا من صادراتها النفطية ما يقارب من 110 مليار دولار في عام 2021م، حيث ارتفعت نسبة الرباح بحوالي 51.8% مقارنة بالعام 2020م (روسيا اليوم، 2022).

قطاع الزراعة

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، إذ تمثل صادراتها منه حوالي 17% من إجمالي تجارة القمح عالمياً، وتمتلك روسيا موارد زراعية ضخمة تصل إلى أكثر من 10 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، إذ تبلغ العائدات السنوية من الزراعة حوالي 76 مليار دولار، وبالتالي تعد من أهم القطاعات في الاقتصاد الروسي، ففي الفترة ما بين عامي 2017–2018م احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الشعير، والأولى كذلك في إنتاج القمح، كما أنها تعد ثاني أكبر منتج لبذور عباد الشمس وخامس أكبر منتج للبيض ولحوم الدجاج في العالم، ولديها مزارع كبيرة جداً لتربية الماشية.

وعلى حسب مركز "أغرو أكسبورت" التابع لوزارة الزراعة الروسية، فإن صادرات المنتجات الزراعية بلغ حوالي 37 مليار دولار في عام 2021م، وبذلك تكون هذه الصادرات قد ارتفعت في عام 2021م، بواقع 7.2 مليار دولار مقارنة بالعام 2020م، وأظهرت البيانات أن صادرات المنتجات الزراعية بلغت في العام 2021م حوالي 71 مليون طن، واحتلت محاصيل الحبوب الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات الزراعية لعام 2021م، وذلك بزيادة تقدر بحوالي 12% عن العام 2020م (فاروق، 2022).

قطاع الصناعة والمعادن

تعد روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسيبيريا وحدها تضم أكثر من سدس الذهب في العالم، وخمس البلاتينيوم العالمي، وثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من الخشب، فروسيا تعتبر ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم، وتحتل روسيا أيضاً المرتبة الأولى عالمياً من حيث احتياطات الفضة وذلك بحوالي 123 ألف طن، والثانية من احتياطات الذهب بحوالي 25 ألف طن، والثالثة من احتياطات البلاتين بحوالي 10 الأف طن، أما بالنسبة للألماس فقد أعلنت شركة "ألروسيا" الروسية، وهي من أكبر الشركات المنتجة للألماس عالمياً على أنها أبرمت أول صفقة خارجية بالعملة الروسية الروبل، مع شركة صينية، وبالنسبة إلى قطاع الصناعة الروسي، فهو يضم عدد من الصناعات التنافسية على المستوى العالمي، وأهمها النفط ، الغاز، التعدين، معالجة الأحجار الكريمة والمعادن، صناعة الطائرات، إنتاج الصواريخ وصناعة الفضاء، الصناعة النووية، صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية، الصناعة

ISSN (Online): 2521-8360

الهندسية الكهربائية، صناعة السيارات، وصناعة الالكترونات، الحواسيب، الروبوتات، بناء السفن، والصناعات الخفيفة وغيرها (حمودي،2020، ص100).

قطاع الصناعات العسكرية

احتلت روسيا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير الأسلحة التقليدية في الفترة ما بين عامي 2000-2004م بصفقات بلغت قيمتها حوالي 26.9 مليار دولار، أي بنسبة 31.87% من الإجمالي العلمي، وخلال الفترة ما بين عامي 2007-2011م زادت صادراتها العسكرية بنسبة 24% مقارنة بالفترة ما بين عامي 2002-2006م، بفضل طلبات الزبائن من الدول المختلفة (رماش،2016، ص363)، وأعلنت روسيا أنها حافظت على مستوى صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية في العام 2020 عند نفس مستوى العام 2019، حيث بلغت قيمة تلك الصادرات العام الماضي 13 مليار دولار، وقال ألكسندر ميخييف، الرئيس التنفيذي للشركة المسؤولة عن صادرات الأسلحة الروسية، خلال مشاركته في معرض الأسلحة "آيدكس 2021"، "إنه على الرغم من العقوبات وجائحة كورونا تمكنت الشركة من بيع منتجات عسكرية العام الماضي بقيمة 13 مليار دولار"، وعلى مدى العقد الماضي احتلت روسيا مكانة رائدة في قائمة مصدري الأسلحة في العالم، وتبلغ مبيعاتها السنوية نحو 15 مليار دولار، تشكل حصة "روس أبورون إكسبورت" منها حوالي 13 مليار دولار، وتقوم بتصدير أسلحة ومعدات عسكرية إلى أكثر من 50 بلداً حول العالم (اليوم السابع، 2021).

2-القدرات العسكرية

تمتلك روسيا قوة عسكرية ضخمة، وترسانة نووية هائلة، والعقيدة العسكرية الروسية تمنح الحق في استخدام السلاح النووي لردع أي عدوان يقع عليها أو على أحد حلفائها، كما أن روسيا عملت على تطوير منظومات جديدة من الأسلحة والمعدات القتالية الفائقة التطور، ويعد العامل العسكري من أهم العوامل الجيوستراتيجية للدولة لأنه يمثل عامل دفاع وتوازن وعنصر ردع ضد الأخطار الخارجية (إبراهيم، 2007، ص62)، وتنقسم القدرات العسكرية الروسية إلى شقين يتعلق الأول بالقوات التقليدية والشق الثاني بالقوات غير التقليدية.

أ-القوات التقليدية وتتكون من الآتي:

القوات البرية: تعتبر روسيا من أكثر الدول تفوقاً في مجال القوات البرية، ولذلك فإن التطوير الذي شهدته هذه القوات تمثل أساساً في أمرين هما: إعادة هيكلة القوات وتوزيع القيادات على قيادات إقليمية بالإضافة إلى تكوين عشر كتائب عمليات خاصة تتبع الرئاسة

مباشرة، والأمر الثاني هو تطوير التدريبات التي يتلقاها الجنود، وقد زادت ميزانية التدريبات مع التطوير إلى حوالي 40% خلال السنوات الأخيرة.

ومن حيث التسليح فقد أسندت الحكومة الروسية للقوات البرية مهمة تجديد 70% من معداتها في عام 2020م، بالإضافة لاستخدامات طرز جديدة من الأسلحة الثقيلة يبدأ بإنتاج الدبابة " أرماتا " المنتمية للجيل

الجديد، وتم الإعلان عن تزويد قطاعات من الجيش الروسي بدبابات " تي 90 إم " الحديثة، والأكثر ملاءمة لخوض المعارك وقد دخلت الخدمة عام 2020م (لخضر، 2017، ص72).

القوات الجوية: تعد القوات الجوية الروسية من أقوى الأسلحة الجوية في العالم، من حيث التكنولوجية والتمويل، ويبلغ إجمالي الطائرات التي تمتلكها روسيا أكثر من 4 آلاف طائرة حربية، وتصنف قواتها الجوية في المرتبة الثانية بين أضخم 142 قوة جوية على مستوى العالم، وتشير إحصائيات موقع "غلوبال فاير بور" الأمريكي لعام 2022م، إلى أن روسيا تمتلك 4173 طائرة حربية، منها 772 طائرة مقاتلة اعتراضية، وعدد 739 طائرة هجومية، وطائرات النقل العسكري بعدد 445 طائرة، وطائرات المهام الخاصة 132 طائرة، وكذلك طائرات التزود بالوقود 20 طائرة، أما طائرات التدريب يبلغ عددها 522 طائرة، أما المروحيات فيبلغ عددها 1543 طائرة، وتشير إحصائيات الموقع، إلى أن المروحيات تمثل نسبة تتجاوز 32 % من حجم القوة الجوية الروسية، تليها المقاتلات بنحو 16 % ثم الطائرات الهجومية بنحو 15 %، وتمتلك روسيا مقاتلات متنوعة، من أبرزها سو-35 وهي طائرة من الجيل 4++ ذات مواصفات قريبة من الجيل الخامس، وتعتبر مقتلات الجيل الخامس سو-57 القوة الضاربة في سلاح الجو الروسي، وهي مقاتلة نفاثة تتميز بقدرات فائقة في مجال التخفي والمناورة والكشف الإلكتروني، وكان أول تحليق لهذه المقاتلة في عام 2010م، كما كشفت شركة التكنولوجيا الروسية الحكومية " روستيك " الستار عن المقاتلة الأحدث أحادية المحرك، والتي أطلق عليها اسم "كش ملك" في معرض ماكس 2021م الجوي، وهي مقاتلة خفيفة من طراز سو-75 ، ومن المتوقع أن تقوم هذه المقاتلة بأول رحلة لها في عام 2023م، (سبوتنيك عربي، 2022).

قوات الدفاع الجوي

تحقق روسيا تقدماً كبيراً في مجال الدفاع الجوي، بما طورته من منظومات تسليحية ذات إمكانيات متطورة، وتمتلك روسيا حالياً أفضل المنظومات في العالم، حيث أنها تمتلك القدرة على كشف وإصابة الأهداف البعيدة في الوقت نفسه، ومن أبرز هذه المنظومات:

منظومة S-300: وهي منظومة صاروخية للدفاع الجوي بعيدة المدى، طورت خلال القترة السوفيتية عام 1979م.

منظومة S- 400: تعتبر نسخة مطورة عن سابقتها، وهي مخصصة لكشف طائرات سلاح الجو التكتيكية والاستراتيجية، والصواريخ المجنحة على مسافة 400 كيلو متر، وتدمير الصواريخ الباليستية، وكل أنماط وسائل الهجوم الجوي الحديثة، وتتميز بامتلاكها خصائص فنية توفر لها الحماية ضد الحرب الإلكترونية المعادية.

منظومة S- 500: تمثل جيلاً جديداً من أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ الباليستية متوسطة المدى والعابرة للقارات، ولها القدرة على استهداف الأقمار الصناعية والأسلحة الفضائية والمدارية (رماش، 2016، ص350).

ISSN (Online): 2521-8360

نظام فونداميند1: صمم لعمليات الإنذار المبكر وتحديد الصواريخ المعادية، ويقدم 10 وسائط جديدة يستطيع كل منها اكتشاف وتمييز أكثر من 100 هدف من بعد 400 كيلو متر على ارتفاعات مختلفة (لخضر، 2017، ص73).

القوات البحرية

تتكون القوات البحرية الروسية من أربعة أساطيل موزعة على بحار" الباسيفيك والبحر الأسود والبلطيق وبحر قزوين" وتنتشر قطع بحرية أخرى في بحار مختلفة، وتمتلك روسيا حاملة طائرات واحدة " كوزنيتسوف " والتي تتسع إلى أكثر من 50 طائرة ومروحية، وفي إطار التطوير العسكري والتسليحي اهتمت روسيا بالمجال البحري وذلك بتوسيع عملياتها البحرية لتمتد إلى المحيط الأطلنطي وفي الجزر القطبية الشمالية، والبدء في مشروع إنشاء حاملة طائرات جديدة يمكنها حمل ما يقارب من 70 طائرة، ويتكون الأسطول البحري الروسي من 605 وحدات بحرية، من بينه 15 مدمرة وعدد 11 فرقاطة بالإضافة إلى 86 كورفيت، ويبلغ عدد كاسحات الألغام 49 قطعة بحرية، وعدد 55 سفينة دورية، وتمتلك روسيا حوالي 70 غواصة، وفي عام 2011م تم تزويد سلاح البحرية بعدد 50 غواصة نووية استراتيجية من الطراز الحديث، وفي عام 2014م تم تزويد البحرية بعدد 4 فرقطات حديثة مزودة بطائرات بدون طيار، وتتزود بمدافع وصواريخ مضادة للغواصات (بوكبشة، 2011، ص48).

وخلال عام 2022م أعلنت الشركة الروسية المتحدة لبناء السفن، أنها ستسلم القوات البحرية سفناً وغواصات جديدة، وأن غواصة " الأدميرال سوفوروف " ستدخل الخدمة مع نهاية نفس العام، وهي غواصة حاملة للصواريخ، كما أعلنت الشركة عن مخططها لتسليم القوات البحرية فرقاطة " الأدميرال غولوفكو " وقد أشارت أيضاً إلى أن العمل سينتهي في نهاية عام 2022م من تصنيع كاسحتي ألغام بحريتين من نوع " ألكسندريت " (الأيام، 2022).

ب-القوات غير التقليدية وتشمل القوات غير التقليدية الأسلحة النووية والاستراتيجية.

ورثت روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفيتي السابق 90% من القوات النووية الاستراتيجية، وما يقارب من 85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، وكذلك 57% من الأسلحة التكتيكية النووية، كما تحتفظ بنسبة 79% من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وفيما بين 62% إلى 90% من القاذفات طويلة المدى LRB (الدسوقي،1992، ص144)، وتمتلك روسيا 7000 قنبلة نووية وهي أكبر دولة تمتلك قنابل نووية، وكذلك 1500 رأس نووي استراتيجي معد للإطلاق باستخدام أكثر من 500 صاروخ باليستي عابر للقارات وكذلك غواصات وقاذفات استراتيجية (زعرور، 2013، ص99).

وفي مارس من عام 2011م، تم إدخال المنظومة الصاروخية "يارس" للعمل، وهي منظومة صواريخ باليستية بعيدة المدى من نوع "RS 42"، حيث يعتمد على هذه المنظومة لتعزيز قدرات القوات النووية الاستراتيجية (الجندي،2011، ص20)، وحققت الصناعات الحربية الروسية إنجازات عسكرية متقدمة، سيكون لها تأثير في ميزان القوى العالمية، وذلك بإنتاج صاروخ "توبل M" وهو صاروخ نووي استراتيجي وصفه وزيرالدفاع الروسي شويغو، بأنه صاروخ القرن الحادي والعشرين (صالح، 2012، ص62).

أما في عام 2022م، فقد أعلن الجيش الروسي أنه أجرى أول تجربة ناجحة على صاروخ باليستي عابر للقارات من طراز "سار مات"، الذي وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمة بثت عبر التلفزيون، بأنه لا مثيل له وهو سلاح فريد سيعزز القدرة العسكرية لقواتنا المسلحة، ويضمن أمن روسيا في مواجهة التهديدات الخارجية وسيدفع أولئك الذين يحاولون تهديد بلدنا إلى التفكير مرتين، كما أكد الرئيس الروسي على أن هذا الصاروخ متفوق على جميع الأنظمة الحديثة المضادة للطائرات، ويندرج هذا السلاح في إطار سلسلة صواريخ أخرى أشار إليها الرئيس الروسي على أنها لا تقهر وتشمل صواريخ "كينجال" وصواريخ "أفانغارد" الفرط صوتية (الرأي الأردنية، 2022).

ثالثاً: أدوات الاستراتيجية الروسية

إن التحرك الروسي الذي نشاهده اليوم في مختلف الملفات والقضايا الدولية، ما هو إلا دليل على السعي نحو تعزيز نفوذه ومكانته الدولية في مناطق مختلفة حول العالم هذا من جهة، والرفض الكامل لاستمرار هيمنة القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى، وهذا ما أكد عليه مراراً العديد من المسؤولين الروس وعلى رأسهم الرئيس فلاديمير بوتين، وقد اعتمدت روسيا في سبيل تحقيق ذلك على استراتيجيات استخدمت فيها مجموعة أدوات منها:

1-التدخل العسكري المباشر

انتهجت روسيا استراتيجية استخدام القوة العسكرية في عدة مناطق، اعتبرتها موسكو مناطق حيوية تتعلق بالحفاظ على أمنها القومي، ومناطق أخرى اعتبرتها نقط حمراء لا يمكن الاستغناء عنها.

التدخل في الشيشان

حربان دارتا بين روسيا والاستقلاليين الشيشانيين، الأولى بين عامي 1994-1996 م، والثانية بين عامي 1999-2000م، وانتهت بوضع الشيشان تحت السيادة الروسية (بينو،2002، ص9)، فالشيشانيون كانوا مصممين على الانفصال ومتمسكين بالدولة المستقلة وفي المقابل كانت موسكو مستعدة للموافقة على أي صيغة ما عدا الانفصال، وذلك يعود لسببين:

أ-الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية، إذ تنظر موسكو إلى انفصال الشيشان باعتباره تهديداً خطيراً لوحدة أراضيها.

ب-أهمية الشيشان الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي الذي يقع في قلب إقليم شمال القوقاز، فهو معبر رئيسي لروسيا إلى أسيا، إضافة إلى كونها مركزاً لشبكة النقل والمواصلات التي تربط بذلك الإقليم.

وقد استخدمت روسيا القوة العسكرية المفرطة لمنع استقلال الشيشان، وفي أبريل 2009م انتهت هذه العملية وأحكم الروس قبضتهم على الشيشان (ديوب، 2022).

ISSN (Online): 2521-8360

التدخل العسكري في جورجيا

تعد جورجيا منطقة تخوم مباشرة مع روسيا، وعمقها في إقليم القوقاز، وتعد فيه قلبه، ولاتقبل روسيا لأي طرف أن يكون حاضراً فيها، واقتصادياً يشكل موقع جورجيا مورد هام وسر قوتها لأنها الممر الرئيسي للطاقة من منطقة بحر قزوين، وهذا ما أرادت روسيا أن تحكم قبضتها عليه، أما عسكرياً فنجد أن جورجيا هي نقطة ارتكاز للقواعد العسكرية الروسية التي تعدها أساس نفوذها (عبيد وسرور، 2017، ص150)، وجاء التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008م، بعد أن اعتدت القوات الجورجية على قوات حفظ السلام الروسية في إقليم أوسيتيا الجنوبية عسكرياً، فكان الرد الروسي عنيفاً ومفاجئاً إلى حد أذهل الجميع، حيث تدفقت القوات الروسية داخل الأراضي الجورجية وسحقت الجيش الجورجي على مرأى ومسمع الدول الغربية، ولم تستطع الولايات الأمريكية تحريك ساكن أو عمل أي شيء، حينها قال الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيدف،" إن الهدف تحقق والسلام أستعيد، والمعتدي قد عوقب " (منيسي، 2008).

التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم

الجزيرة بحكم موقعها المطل على مضيق البوسفور والدردنيل، تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وإن امتلاكها يعني السيطرة على مياه البحر الأسود، مما يمكن من الخروج الآمن لأسطول البحر الأسود إلى المتوسط.

تفجرت أزمة القرم عندما سحب الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش طلب انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في مطلع عام 2014م، ومحاولة تقاربه مع روسيا والدخول إلى الاتحاد الروسي، مما أثار الرأي العام في أوكرانيا، ما دعا مجلس النواب الأوكراني إلى التصويت على عزل الرئيس (علي، 2017، ص149).

ونتيجة لهذه الاعتبارات وبالإضافة إلى خوف روسيا من التهديد الأوروبي لها، جاء التدخل العسكري الروسي تحت غطاء حماية الأغلبية الروسية من المواطنين في شبه الجزيرة، وأعلنت وزارة الدفاع الروسية سيطرتها على الجزيرة، وأن أسطولها في البحر الأسود استولى على عشرات القطع البحرية الموجودة في ميناء "سيفاستتوبول" (علو، 2014).

التدخل العسكري في سوريا

تأتي أهمية سورية بالنسبة لروسيا باعتبارها حليف مهم لها في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية، من خلال التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، والعمل على استعادة الدور الروسي في أسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي (الحلالمه، 2019، ص15).

التدخل العسكري الروسي بدأ يتصاعد بصورة ملحوظة مع ربيع عام 2015م، وفي سبتمبر من نفس العام بدأت بالتدخل الفعلي من خلال ضربات جوية، معلنة عن بداية عمليات عسكرية كبيرة ومستدامة، وبررت موسكو موقفها هذا بحجة رفضها للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول أحياناً، ولحماية السلطة الشرعية في سوريا من مؤامرة غربية، وأن التدخل شرعي، لأنه جاء بطلب من الحكومة الشرعية للبلاد.

ويرى مراقبون بأن التدخل الروسي في سوريا جاء للحفاظ على تواجده العسكري في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط، والحفاظ على القاعدة البحرية في طرطوس السورية،

وأن هذا التدخل جاء من خلال سعي روسيا للعودة للساحة الدولية، وتعزيز دورها الدولي خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وأن الفرصة سانحة لذلك إذ يمكن لها ان تزيد حجم تواجدها في المنطقة، خاصة وأنها تملك حليفاً أخر بالقرب من سوريا وهو إيران (بهلول وغريب، 2019، ص181).

التدخل العسكري في أوكرانيا

إن من أبرز الملفات التي أدت إلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، هي محاولة أوكرانيا الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو، وكذلك إعلان أوكرانيا نيتها امتلاك السلاح النووي، مما أثار المخاوف الروسية من محاولات الحلف التمدد نحو أراضيها، ما اعتبرته تهديداً لأمنها القومي، وبتاريخ 2022/4/24م، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين البدء في عمليات عسكرية خاصة في شرق أوكرانيا، بدريعة حماية مواطني جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، من الانتهاكات التي يتعرضون إليها مما أسماهم بالنازيين الجدد في أوكرانيا، وكانت أول الخطوات الحربية هي ضربات إلكترونية لمواقع الحكومة الأوكرانية، وإغلاق للمجال الجوي الأوكراني، ومن هنا بدأ التحرك العسكري بكل أنواع الأسلحة من ثلاث محاور (مركز حمورابي، 2022).

ومع اشتداد المعارك سارعت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تقديم الدعم لأوكرانيا مع فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، هدفها إيقاف العمليات العسكرية من خلال الضغط وإنهاك الاقتصاد الروسي، إلا أن الوضع أصبح يشهد عكس التوقعات الغربية، حيث قامت روسيا بهيكلة اقتصادها من خلال تقليل الإنفاق العام، ووضع القيود على الواردات الأجنبية واللجوء إلى تعزيز البدائل المحلية، كما أنها فرضت التعامل بالعملة الروسية الروبل مع الدول التي تصدر إليها الغاز، كما استعمل الروس سلاح الطاقة في التعامل مع الحكومات الأوروبية دون إبداء أي ضعف أو هشاشة في الموقف، كما ازدادت أسعار المواد الغذائية بعد سيطرة الروس على الموانئ الأوكرانية، وبالتالي السيطرة على إمدادات الزيوت والقمح الأوكراني إلى السوق العالمية، وفيما يخص الجانب السياسي من القرار الروسي بغزو أوكرانيا، فإن أثاره أدت إلى إحداث شرخ واسع في ميزان القوة الدولية، وأصبح العالم اليوم يرى تغيير كبير في التحالفات العالمية، فهذا القرار ضرب بعرض الحائط كل التهديدات الغربية على ردع روسيا وثنيها على قرارها غزو أوكرانيا (هوارمي، 2022،).

2-استعادة التموضع

تسعى روسيا من خلال هذه الاستراتيجية إلى استعادة نفوذ سلفها السابق الاتحاد السوفيتي، في بعض المناطق حول العالم.

ISSN (Online): 2521-8360

التموضع في ليبيا

يرى الكثير من الباحثين السياسيين بأن التواجد الروسي في ليبيا، ما هو بداية للانطلاق والتوسع في القارة الافريقية، حيث بدأت روسيا بإرسال الأسلحة والمعدات العسكرية، والمجموعات العسكرية المعروفة باسم "قوات الفاغنر"، إلى ليبيا لتتمركز بعد ذلك في المنطقة الجنوبية ، مستغلةً في ذلك الخلافات الحاصلة بين القادة الليبيين وما أسفر عنه من انقسامات داخلية، كما يرى الباحثون بأن الحضور الروسي في ليبيا، سيكسبها نفوذاً كبيراً على أوروبا في المدى البعيد، وسيتحكم الروس من خلال ذلك بملفين استراتيجيين هما ملف الطاقة وملف المهاجرين، كما أن الروس حريصون على إرسال رسالة للأوروبيين

والأمريكيين من بعد تدخلهم في ليبيا، مفادها أنهم لن يتوقفوا عند سوريا وأوكرانيا (ملاعب، 2021).

التموضع في مالي

اتضح التدخل الروسي في مالي بعد دعم الانقلاب الذي حدث في أغسطس عام 2020م، والذي قادته شخصيات عسكرية في الجيش المالي، والتي كانت في مهمة تدريبية دامت شهرين في روسيا، وفي أواخر العام 2021م ظهرت تقارير عن انتشار لقوات "الفاغنر" الروسية في مالي.

والجدير بالذكر هنا أن التواجد الروسي في مالي سعى إلى إخراج النفوذ الفرنسي منها، بعد تراجع شعبيتها فيها، حيث ارتفعت نسبة الاحتجاجات الشعبية المعارضة للتواجد الفرنسي، وبدأ دورها يترنح مع ظهور فاعلين آخرين أهمهم روسيا والصين، أيضاً شهدت العاصمة المالية باماكو مظاهرات وحملات عسكرية لتوقيع عرائض مطالبة بالتدخل الروسي (الجزيرة نت، 2021).

التموضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

بدأ الحضور الروسي في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ العام م2017م، بعد أن تحصلت موسكو على موافقة مجلس الأمن بتزويد أفريقيا الوسطى بالأسلحة الخفيفة، التي طلبها رئيسها فوستين أرشانج، لغرض الدفاع عن الدولة وحماية المدنيين من عصابات المتمردين،

إلا أن ما بدأ بتبرع روسي محدود بالأسلحة الخفيفة سرعان ما تحول إلى وجود أمني فعال، إثر إرسال موسكو 170 مدرباً مدنياً وخمسة أفراد عسكريين في مهمة أمنية تحت ستار

زائف متعلق بحراسة مواد بناء ومستشفيات تنشئها روسيا هناك، تبين لاحقًا أن هؤلاء المدنيين هم نخبة من قوات "فاغنر" الروسية.

وخلال فترة وجيزة سيطر الروس على جميع المهام الأمنية المهمة في إفريقيا الوسطى، بما في ذلك حراسة الرئيس فوستين، وفي خطوة تعكس حجم التعاون بين البلدين تم تعيين الروسي فاليري زاخاروف ضابط المخابرات السابق، في منصب مستشار الأمن القومي للرئيس فوستين، وتوجت العلاقة في أغسطس 2018م بتوقيع اتفاقية تعاون عسكري، وجرى السماح بافتتاح مكتب لتمثيل وزارة الدفاع الروسية في بانغي، وأعلن رئيس إفريقيا الوسطى أن بلاده تدرس السماح بإنشاء قاعدة عسكرية روسية فوق أراضيها (تورشين، 2022).

3-تشكيل التحالفات الاستراتيجية

سعت روسيا من خلال هذه الاستراتيجية، إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع عدد من الدول التي لها تأثير فاعل على مجريات الأحداث في الساحة الدولية.

العلاقات الروسية الصينية

تعد العلاقات الروسية الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، نظراً لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، كونهما ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما أيضاً عضوان في النادي النووي الدولي، كما أنهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية (رحايلي، 2019، ص104).

وعقدت الدولتان مجموعة كبيرة من المعاهدات واتفاقيات التعاون بينهما خلال السنوات الماضية، كان الهدف منها هو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وتنوعت هذه الاتفاقيات فمنها ما كان لتعزيز الروابط الاقتصادية من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، وكذلك اتفاقيات تزويد الصين بالنفط والغاز الروسي، كما سعت الدولتان إلى توطيد العلاقات والتعاون في المجال العسكري من خلال تبادل المعلومات والتقنيات العسكرية، وإجراء المناورات التدريبية المشتركة، والتي اعتبرتها الدول الغربية مراراً بانها استعراضاً للعضلات من قبل الدولتين (فهمي، 2009، ص249).

وبرزت أهمية العلاقات الروسية الصينية، من خلال الموقف الصيني المعارض للعقوبات الغربية التي فُرضت على روسيا، بعد إطلاق العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وجاءت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في فبراير من العام 2022م إلى الصين لتؤكد على عمق هذه العلاقات، وكذلك للتحدي الصيني لمثل هذه الخطوات، وجاء في البيان المشترك الذي أعلنته الدولتان في ختام هذه الزيارة، ما يفيد بتوقيع عقد شراكة استراتيجية "بلا حدود" ودعم إحداهما الأخرى في مواجهة الهيمنة الأمريكية، وفي هذا السياق أبدت الصين دعمها للمطلب الروسي المتمثل بضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، كما أكدت روسيا دعمها للموقف الصيني بشأن قضية السيادة الصينية على تايوان.

ويرى العديد من المختصين والمتابعين للمشهد السياسي الدولي بأن التحالف الروسي الصيني، بدأت آثاره تنعكس على المشهد الدولي والأحادية القطبية، فملامح السيطرة الأمريكية على النظام الدولي أصبحت تتلاشى، بفقدان واشنطن للدرع الاقتصادي والعسكري والأمني الذي كانت عليه في السابق، بعد صعود قوى اقتصادية وعسكرية جديدة واتساع رقعة الأزمة المالية العالمية والتنافس التجاري العالمي، وعولمة الخدمات، وأن كل هذا وغيره ساهم في تقوية التحالف بين روسيا والصين (عزوزي، 2022).

العلاقات الروسية الهندية

توجهت روسيا الاتحادية باتجاه إعادة تحالفها مع الهند وتوطيد علاقاتها معها، على غرار ما كانت عليه هذه العلاقات في حقبة الاتحاد السوفيتي سابقاً، حيث ارتكز التعاون بينهما على تعزيز التبادل الاقتصادي والعسكري بما يخدم مصالح البلدين وتعزيز مكانتهما الدولية، فمنذ زيارة الرئيس الروسي فلاديمير

ISSN (Online): 2521-8360

بوتين للهند عام 2000م، والتي تم فيها عقد اتفاق شراكة استراتيجية بين البلدين لمدة عشر سنوات، توالت الزيارات الرئاسية بين الجانبين، وتم فيها إبرام العديد من المعاهدات واتفاقيات الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ففي خلال الفترة الممتدة من ديسمبر عام 2005م إلى نوفمبر من العام 2007م، وقع الطرفان عدداً من الاتفاقيات في مجال الفضاء والتعاون العسكري التقني، أما في عام 2008م وقع على اتفاقية التعاون في مجال الطاقة النووية، والتي تقتضي بإنشاء روسيا لأربعة مفاعلات نووية في المحطة الذرية الهندية، وفي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للهند عام 2017م، تم توقيع أكثر من عشرين اتفاقية ثنائية، تهدف لتطوير العلاقات في مختلف المستويات، وشملت الاتفاقيات عقداً لبيع منظومة الدفاع الجوي الروسية "S- 400" للهند، التي كانت تطمح لشرائها لتشكل قاعدة لنظام دفاع جوي – فضائي مستقبلي (فاروق، 2022).

وتأتي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ديسمبر من العام 2021م، لتتوج عمق العلاقة بين الجانبين، وخلال هذه الزيارة تم التأكيد على أهمية الاتفاقيات السابقة، ووقعت

العديد من الاتفاقيات الجديدة جاء التركيز فيها على التعاون العسكري والتقني، والتعاون في المجال النووي ومجال الطاقة فيما يتعلق بالنفط والغاز، وكذلك الاتفاق على توحيد المواقف فيما يتعلق بقضايا الساحة الدولية.

أما عن الموقف الهندي بخصوص الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد امتنعت نيودلهي عن التصويت على القرارات الأممية في الأمم المتحدة، أهمها قرار مجلس الأمن بتاريخ 2/25/ 2022م، وقرار الجمعية العامة في 2022/3/2م، اللذان تبنيا إدانة العدوان الروسي على أوكرانيا، والانسحاب الفوري لقواتها، وقد أثار موقف الهند في الأمم المتحدة بشأن الوضع في أوكرانيا، انتقادات وتساؤلات من الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة (علان، 2022).

العلاقات الروسية الإيرانية

لقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية في السنوات الأخيرة تحولاً استراتيجياً مهماً، توج بتوقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتجارية بين البلدين، بالإضافة إلى توطيد مجالات التعاون العسكري، والتي أسست لشراكة استراتيجية بينهما، وقد أدى هذا التطور إلى الحديث عن تحالف روسي – إيراني غير معلن، والذي يمثل أحد مظاهر سياسة المحاور الاستراتيجية في مواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وسعت الدولتان من خلال التحالف إلى خلق شراكة استراتيجية في المجالات الرئيسية التالية:

1–التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال التجارة والنفط والغاز والتعاون التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتجددة.

2–التعاون العسكري، والذي يشتمل على تطوير الترسانة العسكرية الإيرانية، والحصول على التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

3-التعاون السياسي، في مجال مكافحة الإرهاب، إضافة إلى التعاون في ملفات العراق وأفغانستان وبحر قزوين، والاتفاق على القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين (الحمداني، 2012).

وبخصوص الحرب الروسية الأوكرانية، فإن الموقف الإيراني استند على ماضي علاقاتها مع موسكو خلال العقود الأخيرة، وتناولت ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير أعده الكاتب نيل فاركو، الذي حلل فيه ملامح التحالف الروسي-الإيراني، ورأى أنه بني على عداء للولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف أن إيران أصبحت داعم وحليف لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، من خلال تزويدها بالطائرات المسيرة، ويعتقد الكاتب بأن التحالف الروسي – الإيراني سيكون له تداعياته على الساحة الدولية (درويش، 2022).

العلاقات الروسية الجزائرية

ترتبط الجزائر بعلاقات وثيقة مع روسيا الاتحادية، ترجع جدورها إلى حقبة الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقد تطورت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عام 2000م، وفي عام 2001م تم توقيع ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والذي تسعى الجزائر إلى مراجعته وتطويره خلال هذه الفترة، نظراً للتحولات الدولية والإقليمية التي تفرض عليها إعادة النظر في عقيدتها الأمنية والعسكرية، وكذلك للاعتبارات والتحديات الجديدة في الجوار الإقليمي والقارة الأفريقية، وتخضع الاتفاقية حالياً مع موسكو للمراجعة والتنقيح، حيث سيتم توسيعها لتصبح شراكة استراتيجية مُعمّقة وشاملة، وتشمل مجالات أخرى غير التسليح والتعاون العسكري.

وتُعد الجزائر أحد أهم مستوردي السلاح من موسكو، وشهدت وارداتها من السلاح الروسي ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة ما بين عامي2016 – 2020م، بنسبة 64% مقارنةً بالفترة ما بين عامي 2011 – 2015م، بحسب إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، وتعتبر المناورات العسكرية التي جرت بين الجانبين بتاريخ 2022/11/16م، تحت اسم "درع الصحراء" بعد مرور 60 عاماً من العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وروسيا، مؤشراً مهماً باتجاه تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، وعلى الصعيد الدبلوماسي، ساندت الجزائر حليفتها روسيا في الأمم المتحدة، وصوتت ضد استبعاد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية في أبريل 2022م (بولعراس، 2022).

وفي السنوات الأخيرة أدى التقارب الروسي الجزائري إلى انزعاج الإدارة الأمريكية، حيث طالب 27 عضواً في الكونغرس الأميركي بفرض عقوبات على الجزائر، وإدراجها ضمن ما يعرف بقانون خصوم أميركا، على خلفية صفقات الأسلحة التي وقعتها مع روسيا، ووجه مجموعة من أعضاء الكونغرس رسالة إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن، تطالبه فيها بفرض عقوبات على الجزائر، وعبر كذلك أعضاء الكونغرس عن القلق بشأن التقارير الأخيرة حول العلاقات المتنامية باستمرار بين الاتحاد الروسي والجزائر، وأكدت الرسالة على أن روسيا تعد أكبر مورد للأسلحة إلى الجزائر.

ففي العام 2021م وحده، وقعت الجزائر صفقة شراء أسلحة من روسيا بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من سبعة مليارات دولار، وفي هذه الصفقة وافقت روسيا على طلب الجزائر شراء طائرات مقاتلة، منها طائرة

ISSN (Online): 2521-8360

"سو-57"، المتطورة وهي طائرة نوعية لم توافق روسيا في السابق على بيعها إلى أي دولة أخرى حتى الآن (لحياني، 2022).

8- الخاتمة

إن امتلاك روسيا لمقومات القوة، جعلها تسعى عبر استراتيجيات دقيقة لفرض واقع جديد على الساحة الدولية، تستعيد من خلاله دورها في التوازن الدولي، والتحرك الروسي الذي نشاهده اليوم عبر أدوات متنوعة ناعمة وصلبة، في مناطق مختلفة حول العالم، كان باستراتيجيات مدروسة بدقة فائقة، فأصبحنا نرى دوراً وفاعلية للنفوذ الروسي في مجمل القضايا الدولية، والمتتبع لتطورات المشهد السياسي الدولي بات يدرك تماماً بوادر التغيير في طبيعة النظام العالمي، فالتدخلات الروسية وخاصة العسكرية المباشرة، ما هي إلا دليل على عزم القيادة الروسية التوجه نحو استعادة النفوذ الدولي، الذي فقد منذ الفترة السوفيتية السابقة، والتدخل العسكري في أوكرانيا جاء تأكيداً على هذه الاستراتيجية، بالرغم من العقوبات الكبيرة التي فرضت من قبل الدول الغربية على روسيا، التي تدرك تماماً بأن البعد العسكري ليس إلا خياراً واحداً، وأنها تعطي أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي في هذه المواجهة.

النتائج

1. شكلت المحددات التاريخية والجغرافية، قاعدة أساسية في تبلور المنطلقات الفكرية للنخبة الروسية.
2. احتواء الأزمات الناتجة عن الحقبة السوفيتية، ونجاح استراتيجية البناء الداخلي، من هذا المنطلق استطاعت روسيا بناء اقتصاد قوي وقدرات عسكرية متطورة تنافس بها القدرات الغربية.
3. 3عدم قدرة الدول الغربية على احتواء تصاعد النفوذ الروسي في مناطق وملفات مختلفة حول العالم، ولقد أثبتت التجربة السورية والأكرانية ذلك.
4. لعبت الشركات والتحالفات الاستراتيجية الروسية خاصة مع الصين، دوراً مسانداً للتحرك الروسي في الساحة الدولية.
5. أصبح النظام الدولي يشهد عودة قوية لروسيا الاتحادية، كقوة ردع قادرة على إحداث توازن جديد في العلاقات الدولية.

التوصيات

1. لما أن للاتحاد الروسي حضور كبير في الملف الليبي، وإنه في حالة مواجهة مع الدول الغربية على كافة الأصعدة، لذلك يجب على الحكومة الليبية عدم الانجرار والانحياز لأي طرف في هذه المواجهة.
2. باعتبار أن الاتحاد الروسي من القوى الكبرى والمؤثرة دولياً، فإن ذلك يستوجب فتح المزيد من قنوات التواصل، لبناء علاقات أساسها الاحترام المتبادل وتخدم مصالح البلدين.

3. يجب التنسيق مع الجانب الروسي في مجال الطاقة، فروسيا من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز ولها تأثير كبير على معدلات خفض الإنتاج وارتفاعه وتحديد الأسعار، خاصة وأن ليبيا تعتمد في إراداتها ودخلها القومي بشكل كبير على النفط والغاز.
4. يجب مواصلة العمليات البحثية وإجراء الدراسات، لمتابعة التحركات الروسية في المشهد الدولي، لان نتائجها سيكون لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية والتوازن الدولي.

المراجع

1. (2011) روسيا تؤمن فضائها الجوي بصواريخ جديدة، مجلة الجندي، العدد 450، الجزائر.
2. (2011) فاغنر في الساحل ... لماذا تشتعل المنافسة بين روسيا وفرنسا في مالي؟، الجزيرة نت، متاح بتاريخ 2022/7/4م.
3. (2014) روسيا والصين توقعان عقد للغاز بقيمة 400 مليار دولار على 30 عاماً، فرانس 24، متاح بتاريخ 2022/6/22م. www.france24.com (2020) روسيا: صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية خلال عام 2020م بلغت 13 مليار دولار، صحيفة اليوم السابع، القاهرة، مصر.
4. (2022) العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا (الأسباب والأهداف والنتائج)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
5. (2022) بعد استلام دفعة جديدة من المقاتلات... معلومات عن القوات الجوية الروسية، سبوتنيك عربي الإخبارية، روسيا، متاح بتاريخ 2022/11/16م.
6. (2022)www.sputnikarabic.ae روسيا تجري أول تجربة ناجحة على أحدث صواريخها البالستية من طراز سارمات، صحيفة الرأي الأردنية.
7. (2022) سلاح البحرية الروسي يحصل على سفن وغواصات جديدة هذا العام، صحيفة الأيام، عدن، اليمن.
8. (2022) كم سيلغ إنتاج روسيا من النقط؟، روسيا اليوم الإخبارية، متاح
9. بتاريخ 2022/6/23م. www.alittihad.ael(2022) هذه نقاط قوة الاقتصاد الروسي ..احتياطي ضخم من الذهب، الجزيرة نت. متاح بتاريخ 2022/6/22م. www.alzazera.net
10. (2022)، الاتحاد السوفيتي من التأسيس للانهيار، صحيفة العين الإخبارية، أبوظبي، الإمارات.
11. إبراهيم، محمود أحمد (2007) الصناعات العسكرية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، مصر.
12. أبوخزام، إبراهيم (1997) العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، ليبيا.
13. بطريق، عبدالحميد (1999) التيارات السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

14. بهلول محمد وغريب حكيم (2019) استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا2011-2018، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، العدد 11، جامعة سطيف 2، الجزائر.
15. بوكبشة، محمد (2011) الجيش الروسي يستلم سفينة حربية قادرة على التخفي، مجلة الجيش، العدد 580، الجزائر
16. بولعراس، فتحي (2022) الرسائل الاستراتيجية الثلاث للمناورات الجزائرية الروسية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، الإمارات.
17. بينو، سعيد (2002) الشيشان عدوان روسي مستمر وحرب 1994-1996، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
18. تورشين، محمد (2022) التمدد الروسي في أفريقيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.
19. جاسم، حيدر زهير (2016) روسيا الاتحادية: مقومات وتحديات المستقبل، مجلة الدراسات الدولية، العدد 67، القاهرة، مصر.
20. الحديثي، محمد إسكندر (2021) المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية منذ عام 2000، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
21. الحلالمة، الحارث محمد (2019) التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمألات، مجلة المفكر، العدد 2، جامعة محمد حير، بسكرة، الجزائر.
22. الحمداني، سعد (2012) العلاقات الروسية -الإيرانية 2003-2021م، المجلة الدولية والسياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، العدد 21، بغداد، العراق.
23. حمودي، شريف (2020) عودة روسيا إلى المناطق الحيوية: الواقع والمستقبل(2012-2020)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر.
24. درويش، إبراهيم (2022) نيويورك تايمز: المشترك بين روسيا وإيران هو عداء الغرب... فهل يغير هذا التحالف موقف إسرائيل من أوكرانيا؟، صحيفة القدس العربي، لندن، بريطانية.
25. الدسوقي، مراد إبراهيم (1992) روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، القاهرة، مصر.
26. الدغيم، طالب (2022) روسيا وتطوها التاريخي (1862-2022)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
27. ديوب، بشرى (2022) تفاصيل حرب الشيشان وروسيا، محتويات، متاح بتاريخ 2022/6/29م www.mhtwyat.com
28. رحايلي، سعاد (2019) الصعود الاستراتيجي الروسي- الصيني وتأثيره على بنية النظام العالمي، رسالة ماجستير، جامعة 8ماي، قالمة، الجزائر.
29. رماش، يوسف (2016) روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
30. زعرور، هادي (2013) توازن الرعب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
31. الزهيري، ستار شياع (2012) أثر الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية، المجلة الأكاديمية العلمية، العدد 20، بغداد، العراق.

32. سلامة، معتز محمد (1993) مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد 112، القاهرة، مصر.
33. الشيخ، نورهان السيد (2006) روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسية الدولية، العدد 164، القاهرة مصر.
34. صالح، شيماء تركمان (2012) السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية الانتشار النووي نموذجاً، ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
35. عبد الحميد، عاطف معتمد (2009) استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
36. عبدالله، إيناس سعد (2015) الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، أشوربانيبال للكتاب، بغداد، العراق.
37. عبيد إبراهيم، وسرور نعيمة (2017) السلوك الروسي تجاه أزمتي جورجيا – أوسيتيا الجنوبية 2008 وأوكرانيا– القرم 2014، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد 8، جامعة الجزائر2.
38. عزوزي، عبد الحق (2022) أبعاد التحالف الروسي الصيني، الاتحاد، متاح بتاريخ 2022/6/30م www.alittihad.ael
39. علان، منال (2022) الهند والغزو الروسي لأوكرانيا .. بين حليف قديم وشريك جديد، صحيفة العربي الجديد، لندن، بريطانية.
40. علو، عماد (2014) الأبعاد الاستراتيجية لإعادة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، صحيفة الزمان، بغداد العراق.
41. علي، أمنة محمد (2017) أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية –الأوكرانية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 68، القاهرة، مصر.
42. العوضي، حسن عماد (2017) السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.
43. فاروق، عبد الخالق (2022) محددات موقف الهند وقيوده تجاه الأزمة الأوكرانية، الميادين، متاح بتاريخ 2022/7/6م. www.almayadeen.nt
44. فهمي، عبد القادر محمد (2009) المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
45. قلعجية، وسيم خليل (2016) روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
46. لحياني، عثمان (2022) 27 عضواً في الكونغرس الأمريكي يطالبون بعقوبات ضد الجزائر بسبب صفقات السلاح مع روسيا، صحيفة العربي الجديد، لندن، بريطانية.
47. لخضر، حيرش (2017) دور العامل العسكري في السياسية الخارجية الروسية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

48. مخيمر، أسامة (2007) الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، مصر.
49. ملاعب، ناجي (2021) التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب في الشرق الأوسط وأفريقيا، اقتصاد أونلاين، متاح بتاريخ 2022/7/2م www.iktissadonline.com
50. منسي، أحمد (2008) أبعاد التدخل الروسي في جورجيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
51. نجم، أحمد (2018) توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 51، القاهرة، مصر.
52. هوارمي، أحمد (2022) روسيا الرابحة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
53. وزنه، كامل (2010) الغاز الطبيعي وخرائط الصراع العالمي على أمن الطاقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 26، بغداد، العراق.

ISSN (Online): 2521-8360